



أهم مكتسبات وإنجازات المرأة المصرية من ٢٠١١

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

مارس ٢٠٢٠



إن اليوم العالمي للمرأة يعتبر فرصة للتأمل في التقدم المحرز في قضية المرأة على مستوى العالم، خاصة في ظل الأدوار الهامة التي تقوم بها المرأة في صنع تاريخ مجتمعاتهن وفي هذه المناسبة يصدر ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تقريره عن التقدم المحرز في قضية المرأة المصرية وأهم ما تحقق لها من إنجازات و مكتسبات خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال تقرير يوضح أهمية المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع ومدى تمكينها وما حقته من مكتسبات وإنجازات وأهم التحديات التي لازالت تواجهها في بعض المحافظات والمجتمعات بالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات المنصفة لها مثل الحرمان من التعليم الحرمان من المناصب القيادية والزواج المبكر والتعدي على حقوقها المالية بالانتقاص من حقوقها المالية في العمل وحرمانها من الميراث وإيذائها بدنيا كالختان والتحرش الجنسي مع توضيح الأسباب وراء استمرار هذه التحيات والحلول المقترحة .

مقدمة

لقد شهدت مصر في الآونة الأخيرة تقدماً إيجابياً ملحوظاً في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ويرجع ذلك إلى الإرادة السياسية الداعمة والمساندة لقضايا المرأة وإلي ترجمة الحقوق الدستورية لها إلى قوانين واستراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية وخلق مناخ ملائم لتضافر جهود كافة شرائح المجتمع من مؤسسات أكاديمية وتشريعية ودينية والشباب والمرأة في الريف والحضر بالإضافة إلي العديد من الداعمين إلي تمكين النساء والفتيات على كافة الأصعدة.

أهمية المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع

لعبت المرأة خلال العصور المختلفة سواء قديماً أو حديثاً دور كبير فعال في كل المجالات، فقد كانت هي الشاعرة والفقيهة والملكة والطبيبة و مما لا شك فيه ان المرأة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأسرة ومن ثم الركيزة الأساسية في بناء المجتمع فهي الجندي المجهول في بناء ورفعة المجتمعات هي الأم المربية وهو المعلمة وهي



الزوجة والأخت وهي المرأة العاملة هي نصف المجتمع ومن قامت ببناء وتنشأة النصف الآخر منه، فهي من تعطي الاحتياجات العاطفية لكل أفراد أسرتها من حولها. وهي من تقوم بإكساب أطفالها تربية حسنة وهي المدرسة الأولى التي تعطيهم المهارات التي يستطيعون بها اكتشاف مواهبهم وإخراج أفضل ما بداخلهم ومن ثم يبنون المجتمع فهي لا تقل قدرة عقلية عن الرجل، بل أنها تتفوق عليه في بعض الأحيان وذلك في مختلف المجالات. فهي محور اهتمام أي مجتمع إنساني يسعى للنهوض والتطور إلى الأفضل.

فالحياة ليست قائمة على الرجل وحده وإنما للمرأة دور هام للغاية فيها لا يغفل عنه أي أحد إذ أن الحياة هي نتاج مشترك بين طرفين الرجل والمرأة ولكل منهما وظائفه ولكل منهما حقوقه وواجباته، ولا تستمر الحياة ولا تستقيم إلا من خلال التفاهم بين الطرفين والمشاركة في كل الأمور.

وتختلف الأدوار التي تقوم بها المرأة من مجتمع لآخر وفقاً لاختلاف نظرة ودرجة الاهتمام هذا المجتمع لها.

كما أن هذا الدور لا يتوقف عند مرحلة معينة وإنما هي في عطاء دائم ومستمر في كل مراحل حياتها المختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

➤ دور المرأة في تنمية مجتمع:

و للمرأة أدوار عديدة في بناء المجتمع تبدأ هذه الأدوار بكونها إلام التي تربي و تنشأ الأبناء وتعليمهم القيم و الأخلاق و المثل العليا حتى يخرجوا للمجتمع صالحين و يكونون أداة بناء لا أداة هدم مع المشاركة من الأب أيضا في هذه المرحلة ، كما أن للمرأة دور في القيام بالكثير من الأعمال الهادفة و المفيدة لأنها تمتلك القدرة على الإبداع و القيام بهذه الأعمال بشكل احترافي كما أنها تكون بجانب الرجل في اختيار القرارات المصيرية فمثلا عند طرح القوانين أو القرارات التي تتخذ في البلاد تشارك المرأة برأيها في هذا سواء بالرفض أو التأييد بالشكل الذي ترى أن فيه الخير



والصالح لها و لأبنائها و لزوجها و لوطنهم و يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة في هذا الصدد من أجل تنمية المجتمع و النهوض به

➤ دور المرأة في التعليم:

و للمرأة دور هام للغاية في مجال التعليم ، و ذلك لأن الأم هي المدرسة الأولى التي يحصل فيها الإنسان على أول و أهم الدروس في الحياة ، كذلك فإن دور للمدرسة فإنه لا يكون فعالا ولا يأتي بثماره إلا إذا كان هناك متابعة من خلال الأم و على الجانب الآخر فإن تعليم المرأة هي نفسها يعود على الجميع بالنفع فقد أثبتت الدراسات أن المرأة المتعلمة يكون حالها أفضل و أكثر قوة من غيرها و أن التعليم يقوي من المرأة و يجعلها أكثر قدرة على التعامل مع المشاكل المختلفة بشكل صحيح و مناسب ، كما أن تعليم المرأة يعود على المجتمع بالكثير من الفوائد حيث أنه سيجعل من القدرة الإنتاجية أفضل بكثير و يحسن منها كما أنها تساعد بقوة على التخلص من المشاكل التي تكون عائقا بالنسبة للمجتمع مثل مشكلة الكثافة السكانية وغيرها من المشاكل مثل زواج القاصرات أو ظاهرة ختان الإناث.

➤ دور المرأة في العمل وتنمية الاقتصاد:

ولا يقتصر دور المرأة في التنمية على تربية الأبناء و دعم الزوج إنما يمتد الى مجال العمل والتنمية الاقتصادية إذ انها تمتلك العديد من الإمكانيات و القدرات على العمل و المساهمة في القضاء على الفقر والمشاكل الاقتصادية ومشكلة البطالة ، حيث تستطيع الكثير من النساء القيام بمشاريع صغيرة و تصنع عملها بنفسها و الذي تشارك من خلاله في تخفيف الضغط على الوظائف الأخرى كذلك فالنساء في المجتمعات الريفية تقوم بعمل مشاريعها الصغيرة الخاصة و هذه المشاريع قد تكون ناجحة للغاية و تمثل مصدر دخل هام للأسرة و في أحيان كثيرة تكون هي مصدر الدخل الوحيد كما قد تخلق المرأة مجالاً جديداً للعمل و الربح مما يزيد من الدخل لها و للمجتمع ومع تطور هذا العمل



الذي تقوم به يشاركها العديد مما يساعد على القضاء على مشاكل مثل الفقر و البطالة قد جاءت البيانات العالمية لتشير إلى أن متوسط مشاركة المرأة على المستوى العالمي في مجال العمل والاقتصاد قد بلغ ٤٥.٤٪ وهي نسبة كبيرة بالطبع وتدل على تزايد وتنامي الدور الكبير الذي تلعبه المرأة في الأعمال المختلفة بجانب الرجل

وسواء كان ذلك العمل رسمياً أو غير رسمي فإنه يساعد على نقل المجتمع من مجتمع منعزل استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي يشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا بالطبع ما يميز اقتصاد أية دولة قوية.

ومع تزايد نسبة المرأة المعيلة في مصر أولى الرئيس عبد الفتاح السيسي اهتماماً خاصاً بالمرأة المصرية وأطلق عام المرأة ٢٠١٧ كما بدأ المجتمع في التحرك لتحصل المرأة على حقوقها الاجتماعية والسياسية.

وعكف المجلس القومي للمرأة بعد إعادة تشكيله في فبراير ٢٠١٦ باعتباره الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة المصرية على إعداد الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠،

وقد اعتمدها السيد الرئيس في مارس ٢٠١٧ أثناء الاحتفال بيوم المرأة المصرية، وكلف الحكومة وكافة أجهزة الدولة والمجلس القومي للمرأة باعتبار الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ وثيقة عمل للأعوام القادمة لتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة في هذه الإستراتيجية كما تم إطلاق العديد من المبادرات والحملات في هذا الشأن.

استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠

هي استراتيجية أعدها المجلس القومي للمرأة وكلف الرئيس عبد الفتاح السيسي، الحكومة وكافة أجهزة الدولة والمجلس باعتبارها وثيقة العمل للأعوام القادمة لتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة في هذه الاستراتيجية حيث تشمل الاستراتيجية أربعة محاور عمل متكاملة.

- المحور الأول: التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة

(نسبة الإناث في المناصب العامة ٥٪ والمستهدف الوصول بالنسبة لـ ١٧٪ في ٢٠٣٠)

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



وأشارت الاستراتيجية إلى أن المادة الـ "١١" من الدستور نصت على أن "تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية"، وتتمثل أهداف محور التمكين السياسي في تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب.

• المحور الثاني: التمكين الاقتصادي

(نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي ٩% ومستهدف الوصول بها لـ ١٨ % في ٢٠٣٠)

وتهدف استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية إلى معالجة العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية بشكل جذري، وتنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال.

• المحور الثالث: التمكين الاجتماعي:

(نسبة الولادة القيصرية ٥٢% حالياً ومستهدف الوصول بالنسبة لـ ٣٤%)

تستهدف الاستراتيجية في هذا المحور تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة، والمساندة القانونية وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ومساندة نوعية لبعض الفئات الخاصة.

• المحور الرابع: الحماية:

(نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج ٤.١% ومستهدف الوصول لـ ٠% في ٢٠٣٠)



وتهدف الاستراتيجية في هذا المحور القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات بما في ذلك كافة أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

وحدد المجلس القومي للمرأة آليات محددة لمتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية تتمثل فيما يلي:

- متابعة دورية للاستراتيجية على مستوى مجلس الوزراء: من خلال تخصيص بند على جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء لمتابعة جهود تنفيذ الاستراتيجية على المستوى القومي، كل ثلاثة شهور، وبحضور رئيسة المجلس القومي للمرأة.
- متابعة دورية للاستراتيجية على مستوى مجلس المحافظين: من خلال تخصيص بند على جدول أعمال اجتماع مجلس المحافظين لمتابعة جهود تنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي، كل ثلاثة شهور، بحضور رئيسة المجلس القومي للمرأة.
- المتابعة المستمرة من خلال مرصد المرأة المصرية بالمجلس القومي للمرأة: سينشئ المجلس القومي للمرأة ويعزز قدرات مرصداً متخصصاً لأوضاع المرأة المصرية، وسيضطلع هذا المرصد برصد المؤشرات التي تعكس مدى تحقق أهداف الاستراتيجية بشكل دائم يصب في تعزيز عملية المتابعة والتقييم المستندة على القرائن والمعلومات.



مبادرات وحملات أطلقت خلال الأعوام الأخيرة في سبيل حماية المرأة وتمكينها

منذ توليه مقاليد الحكم في ٢٠١٤ مهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، الطريق أمام المرأة المصرية، لإثبات قدرتها في شتى المجالات، لتبدأ عصرا جديدا من التمكين وفي سبيل ذلك تم اطلاق العديد من الفاعليات والحملات منها :

١. حملة التاء المربوطة، تهدف إلى حماية، دعم، وتمكين المرأة في جميع القطاعات، سواء السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.
٢. حملة "أنتِ الأهم"، لتوعية المرأة والنهوض بها في كافة المجالات، أولها التوعية الصحية.
٣. استهدفت حملة طفلة لا زوجة التوعية ضد الزواج المبكر وختان الإناث، ووجهت ندواتها إلى طالبات المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية.
٤. ركزت حملة الينت زي الولد، على إنهاء العنف ضد المرأة، والمطالبة بإقرار قانون لمناهضة العنف الأسري، الحد من ختان الإناث وتزويج القاصرات، والسعي نحو تعزيز تكافؤ الفرص أملا في المساواة.
٥. كفاية ختان إناث، هي إحدى الحملات القومية للحد من ختان الإناث، والتوعية بالأخطار الصحية والنفسية والاجتماعية على البنات.
٦. أطلقت حملة "ليك فيها" للتوعية بدور الرجال ومسؤوليتهم في الحد من عمليات ختان الإناث.
٧. "ملكش فيها"، هي حملة تهدف إلى توعية الشباب بضرورة حماية البنات والدفاع عنها، من المتحرش.
٨. مبادرة "شفت تحرش"، تعمل على رصد وتوثيق ومكافحة جرائم التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات، وتوفير الدعم القانوني والنفسي لكل من تتعرض للاعتداء أو العنف.
٩. ضد التحرش، هي حملة لمكافحة التحرش والتعدي بكل أشكاله، سواء الفكري، الجسدي، الجنسي، الاجتماعي والديني.



١٠. العنف ضد المرأة جريمة أوقفوه الآن، هي حملة للتوعية بضرورة مناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة.
١١. حملة طرق الأبواب: هذه الحملة تجاوزت ٢ مليون بيت حيث إنها تعمل على توصيل مجموعة من الرسائل إلى السيدات البسيطات في عدد من القرى والنجوع بالمحافظات تتضمن تعريفهن بأداب الحوار والاختلاف والقبول الإنساني وضرورة العمل على عودة العادات والتقاليد الايجابية مثل احترام الكبير والرحمة بالصغير وحسن الجيرة واحترام المجتمع المحيط بالإضافة إلى حق المرأة في بيئة آمنة خالية من العنف والتعريف بأضرار الزواج المبكر والإنجاب المبكر .
١٢. برنامج بطاقتك حقوقك وتوثيق الزواج القبلي: وهي استخراج بطاقة رقم قومي للسيدات التي لم تستخرج بطاقة رقم قومي في المدن والقرى بالمحافظات.
١٣. حملة لأنني رجل: تعمل على مساندة ودعم المرأة المصرية ومشاركتها في أداء واجباتها ومهامها الزوجية ومساندتها في الخروج للعمل وتعمل على تسليط الضوء على النماذج الايجابية للرجال ودورهم في دعم المرأة والتأكيد على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتغيير الأفكار والموروثات الثقافية القديمة التي تعيق من تمكين المرأة في جميع المجالات .
١٤. حملة حياتك محطات تناقش ٤ قضايا مهمة وهي الصحة الإنجابية وزواج القاصرات والتحرش والتعليم فهي تهدف إلى إبراز قضايا المرأة والعمل على تمكينها من خلال تدعيم المشاركة بين الجنسين وتحقيق المساواة في الحقوق خاصة التعليم والصحة والعمل كما تسعى إلى تحقيق دعم الرجل للمرأة وتشجيعها لتحقيق أحلامها .
١٥. حملة الـ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة وهي حملة تقام كل عام اسمه "كوني" لمواجهة العنف ضد المرأة ونشر الوعي بقضايا المرأة.
١٦. برنامج معا لننقي:



١٧. هي مبادرة للحد من ظاهرة الطلاق وتحقيق استقرار المجتمع وأمان الأسرة المصرية وتأهيل المقبلين وحديثي

الزواج

١٨. مبادرة "نحو تشريعات عادلة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد

تهدف مراجعة القوانين والتشريعات النافذة ذات العلاقة بحياة النساء والفتيات ذوات الإعاقات الذهنية والتوحد وذويهم في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى أنه وعمل المجلس يجعل لديها ممثل لذوي الإعاقة في كافة فروع المجلس القومي للمرأة في المحافظات وفكرة الإتاحة التي يقوم بها المجلس مع الدكتورة هبه هجرس .

١٩. الصحة

دعم المبادرات الصحية التي أعلنها الرئيس السيسي "١٠٠ مليون صحة" وأيضا مبادرة العيون "نور حياة" وغيرها من الجهود الفنية الإبداعية تعبر عن قضايا المرأة .

٢٠. مكتب شكاوى المرأة: -

يعمل على تلقي شكاوى أعداد كبيرة من المرأة طوال الوقت وزاد العمل ١٢ ساعة على مدار اليوم بخلاف أن أوقات المواسم أو الأعياد يتم عمل غرف عمليات تتابع الحالة طول الوقت لتلقي أي مضايقات أو تحرش أو عنف تتعرض له المرأة أو الفتاة في الشارع المصري.



أهم ما حققته المرأة المصرية من انجازات ومكتسبات في السنوات الأخيرة

انطلاقاً من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وإيماناً بدور المرأة الفعال في المجتمع، فقد استطاعت المرأة المصرية خلال السنوات الماضية الوصول إلى أعلى المناصب، بدعم من الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي أهتم بدور المرأة وبذل قصارى جهده من أجل الإنصاف لحق المرأة وتمكينها في كل المجالات.

والبداية كان بصدور دستور ٢٠١٤ والذي تضمن ٢١ مادة تعد انصافاً للمرأة، ولعل أهمها المادة ١١ والتي تضمن كفالة الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور والتي ترتب عليها العديد من الإنجازات كان منها:

١. تعيين السفيرة فائزة أبو النجا، كأول سيدة في منصب مستشارة الرئيس لشئون الأمن القومي.
٢. تعيين المهندسة نادية عبده محافظ البحيرة، وتعتبر أول محافظة امرأة على مدي التاريخ.
٣. حصلت المرأة على ٦ حقائب وزارية هامة، بنسبة ٢٠٪ من إجمالي عدد الوزراء وهن (غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعي، ونبيلة مكرم وزيرة الهجرة، وسحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، وهالة السعيد وزيرة التخطيط، الدكتورة رانيا المشاط وزير السياحة، وإيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة
٤. تولت لبنى هلال منصب أول نائب محافظ للبنك المركزي
٥. تعيين ٤ نائبات للمحافظين
٦. ارتفاع عدد القاضيات ليصل إلى قاضية، وتم تعيين ٦ سيدات كنائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة لأول مرة في مصر، بالإضافة إلى تعيين ٦ مآذونات شرعيات بمحافظات أسوان، الشرقية، الإسماعيلية، المنيا، وبورسعيد ونجحت المرأة في الوصول لـ ٩٠ مقعداً بالبرلمان عام ٢٠١٦، حيث زادت نسبة النساء لتصل إلى

١٥٪



٧. وعلي سعيد آخر حرص الرئيس علي الاهتمام بالمرأة المعيلة، بتمويل المشروعات متناهية الصغر للمرأة ووصل عدد المستفيدات من التمويل ١.٦٨٠.٠٠٠ مستفيدة حتى الآن.

٨. بناء وحدات إسكان اجتماعي للمطلقات والأرامل.

٩. وفيما يخص القوانين تم إقرار قوانين لحماية المرأة مثل تغليظ عقوبة ختان الإناث، والتحرش الجنسي والاعتصاب، وتجريم الحرمان من الميراث، بالإضافة إلى التعديلات الجارية حتى الآن بشأن مشروع قانون للأحوال الشخصية، ومشروع قانون لحماية المرأة من العنف، ومشروع قانون مكافحة زواج القاصرات.

١٠. نسبة طلاب الجامعات تمثل ٥٧٪ من الإناث، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات تمثل ٥٠٪ من السيدات، كما أن معدل البطالة بين الإناث وصل لـ ٢٣٪ في السنوات الماضية ولأول مرة يصل إلى ١٩.٦٪ خلال ٢٠١٩، كما وصلت نسبة عمل الإناث في الجهاز الإداري إلى ٤٤٪.

١١. في بعض المحافظات يتعدى نسبة العاملين في جهاز المحافظة ٥٠٪

١٢. وصلت نسبة من السيدات المستفيدات من الخدمات المصرفية والمالية إلى ١٥٪ مقابل ٩٪ عام ٢٠١٥، كما أن نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة وصلت إلى ٦٤٪، بينما نسبة تعثر المرأة في السداد لا تتخطى ١٪.

١٣. استفادة ٢ مليون امرأة من برنامج تكافل وكرامة

١٤. نسبة المرأة في مجلس النواب زادت إلى ١٥٪ بعد أن كانت ٢٪ في الفترات السابقة، بينما تولي المرأة للحقائب الوزارية وصل إلى ٢٥٪ بدلا من ٦٪.



تحديات المرأة المصرية

وبالرغم مما حققته المرأة المصرية مؤخرًا من مكتسبات ومن مدى ما وصلت له من تمكين على كثير من الأصعدة إلا أنه لا زال هناك حائل يعوق التطبيق الفعلي لهذه المكتسبات أو أن تأتي بالثمار المنشودة خاصة في بعض محافظات الصعيد ألا وهي النمطية والعادات والتقاليد التي تضع المرأة في مكانه محدد لا تريد لها الخروج منها ذلك السد المنيع الذي يحول دون حصول المرأة على حقوقها التي اقرتها لها القوانين والتشريعات خاصة في السنوات الأخيرة فما زالت المرأة في بعض المجتمعات المصرية خاصة في صعيد مصر تعاني من الحرمان من التعليم والحرمان من الميراث والمناصب القيادية وما زال زواج القاصرات يحصد براءة الفتيات في القرى والمناطق العشوائية وما زالت تتعرض للعنف الجسدي عن طريق الختان والتحرش الجنسي وما زال سي السيد يمارس ضغوطه البدنية والنفسية عليها من ضرب واهانه وتعدى وعدم انفاق وما زال اصحاب الأعمال يرفضون تشغيل السيدات وان حدث فيكون مقابل مرتبات ضئيلة لا تسد احتياجاتها.

تنميط دور المرأة

والتي تحصر دور المرأة في نطاق واحد هو دورا لأنثى الضعيفة الأم والزوجة العادات والتقاليد و هذا الفكر المغروس في مجتمعنا الذي لا يزال يعاقب المرأة علي وجودها في أي دور خارج هذا الإطار سواء من زاوية قدراتها وتطلعاتها أو من زاوية التطور الذي حدث للمجتمعات علي مر التاريخ.

➤ تنميط المرأة اجتماعياً (العادات والتقاليد):

إذ تبدأ عملية تنميط المرأة اجتماعياً وتقييدها ضمن أدوار محددة منذ تكوينها جنيناً في رحم أمها حتى موتها، فغالباً ما تحبس البنت مع أمها لمساعدتها في شؤون المنزل وتربية أخواتها وإخوتها، خاصة في الطبقات الفقيرة والمتوسطة، بينما الأولاد، في مثل هذه السن، يلعبون ويمارسون نشاطاتهم الترفيهية بشكل أكثر حرية.

وهذا ما ينتقل تماماً إلى الكتاب المدرسي، فمقرر القراءة في المراحل الابتدائية كلها تجمع على صورة واحدة للمرأة، وتغذي عقل الطفل: فهي الفتاة المطيعة، الأم، الزوجة، الممرضة، الفلاحه، الشهيدة في سبيل الوطن. وذلك كله، يقدم المرأة بوصفها نموذجاً للعبء اللامحدود والتضحية والتفاني، لا مواطنة تملك استقلاليتها التامة ومشاريعها الخاصة.

وتعلق بعض المجتمعات وخاصة صعيد مصر مشكلاتهم وأحزانهم وأفراحهم على المرأة فهي منذ صغرها يجب أن تخضع للختان وإذا كبرت خضعت لسيطرة الذكور ولا بد من تزويجها مبكراً درءاً للشبهات وأحياناً يتم حرمانها من حقها في التعليم والعمل وإذا مات عنها زوجها أو أبوها فلا حق لها في الميراث.

إلا ان هذه الرؤية والنمطية تتسم بالازدواجية والتناقض فهي من جهة أولى بنت تحمل شرف العائلة وتمثل عرض الأب والأخ وهي أيضاً أم تصل إلى مرتبة القداسة من حيث إنها مصدر للحنان والحب والعبء ورمز للعفة والشرف والطهر ومن جهة ثانية هي كائن ينقصه العقل والإدراك كما أنها رمز للعيب والضعف لذلك لا بد أن تظل تحت حراسة مشددة، وإلا فإنها ستغدو موضوعاً للغواية والشر والخداع.

➤ تنميط المرأة في التعلم والعمل:

يوجه الأهل عادة فتياتهم لدراسة الاختصاصات التي كما يُعتقد أنها تتفق وطبيعتها الأنثوية أو رسالتها الأمومية، بل إن شرائح من النساء المثقفات يعززن هذه الصورة النمطية.

كما يرسخ في عقلية شريحة كبيرة من النساء همُّ العثور على رجل حياتها فبمجرد الزواج مهما بلغت الفتاة من تفوق أو تحصيل علمي سرعان ما تنتهي حياتها العلمية والمهنية ونظراً لسيطرة هذه الفكرة غالباً ما تصاب المرأة التي تخطت سن ٣٠ بالعديد من الضغوط النفسية وتأخذ بالتخبط والقلق بسبب الخوف من أن يفوتها قطار الزواج وتقل فرصها في الحصول على الرجل أو إنجاب الأطفال

➤ تنميط المرأة في الأعلام:

حيث يشار الى المرأة دائماً عبر وسائل الأعلام ككائن مستهلك ومُستهلك تستعرض نفسها من خلال ملابسها وحليها وزينتها وقدرتها المالية ومن جهة أخرى هي سلعة تستخدم في الإعلانات والكليبات كوسيله لترويج المنتج ونجد الاهتمام الشديد بالأزياء واتباع الموضة وفنون الماكياج والعناية بالجسد وهذه الإعلانات بالطبع تحاكي الطبقات الغنية وإلى حد ما الوسطى مما يعزز أيضاً التفاوت الطبقي بين النساء ونادراً ما نشاهد إعلاناً يحاكي المرأة الريفية أو الفلاحة إلا من خلال أدوات التنظيف المنزلية

هذا بخلاف الصورة الغالبة في القصص والمسلسلات صورة المرأة التي تولي وجودها في المنزل أهمية كبيرة على حساب حياتها الشخصية أو طموحها ما يضع مفهوم التضحية في المقام الأولو التلميح دوماً إلى أن خروجها إلى العمل ناجم عن العوز الاقتصادي فقط دون الإشارة إلى ما يمكن أن تحرزه المرأة من نضج عقلي أو اكتساب للخبرة الاجتماعية من جراء خروجها أو ما قد تقدمه من قيم إيجابية وثقافة توعوية والنهوض بمجتمعها.



وتظل المرأة التي تخرج من هذا الإطار سواء من واقع الضرورة الاقتصادية أو رغبة في تحقيقها كإنسان وليس محض أنثى تضطر إلي الدفاع عن وجودها في أدوار أخرى سواء كعاملة - نقابية- قيادية- مناضلة أمام وابل من الاتهامات المحتملة والحاضرة في عقل المجتمع مما يجعل كثير من النساء تفضل عدم المشاركة و الانزواء بعيدا عن الأضواء ليس فقط دفاعا عن سمعتها و لكن خوفا علي أسرتها من عواقب هذا الهجوم فالواقع المجتمعي الثقافة السائدة تلعب دور أساسي في قضية المشاركة وحدودها المتاحة والتي يجب التعامل معها لكي يتم وضع استراتيجيات تقوي النساء في مكان العمل وفي الأدوار التي تخرج بهم عن الأدوار التقليدية. وهو ما يضع المرأة منذ اللحظة الأولى أمام ضرورة إثبات لكل الأطراف أنها قادرة علي تلبية وأداء كافة الأدوار بكفاءة بجانب دورها في الأسرة وليس بديلاً عنه والذي إن أهملت فيه شيء ستكون مدانة فالعبء بكامله يقع عليها مما يؤثر في قدرتها في العطاء .

إلقاء نظره على تحديات ومشكلات

مازالت تواجهها المرأة المصرية وقف التنميط والعادات والتقاليد حائلاً دون التطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات

التي تصدت لها وبعض التوصيات للحد منها

١. الحرمان من التعليم:

إن حرمان المرأة من التعليم مستمر حتى الآن في كثير من القرى، والنجوع بمصر تحت دعوى الفقر والزواج المبكر، فكثير من الأسر تقوم بمنع الفتيات من التعليم بحجة أنه لا توجد مدارس قريبة في القرية وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف التعليم، وأن البنت نهايتها الزواج.

فأغلب الفقراء يكتفون بتعليم الولد وذلك لو وجدت تكاليف للتعليم تكون من نصيب الولد في حين أن البنت مصيرها



إما الزواج المبكر أو العمل كخادمة والنظرة الدونية للبنات في نجوع الصعيد والأرياف بأن مكانها بيت الزوج يعد ظلماً واضحاً لها وظلماً أكبر للمجتمع .

➤ اهمية تعليم المرأة:

- لقد أثبتت المرأة استحقاقها للعلم وأنها لا تختلف عن الرجل من حيث قدرتها على التعلم وإنتاج علم جديد فلا بد من الحرص على تعليم الإناث قبل الزواج وذلك لأهمية تعليم المرأة ودورها في المجتمع و في أسرتها فهي التي تقوم بالدرجة الأولى بتربية الأبناء والاهتمام بتعليمهم كما أن تعليم المرأة يفتح المجال أمامها للاختيار في حياتها وأنه حصانة لها لما يضيف لها من نور في طريقها لتعرف أمورها كما أنها نصف المجتمع ولها دورها فيه ومع دور المرأة في الأسرة فقد أثبتت المرأة نفسها في سوق العمل والانتاج فهي الآن تعمل جنباً إلى جنب بجوار الرجل بما يصون كرامتها ولا يسيء لها فأصبحت تساهم وبشكل أساسي في إنعاش الاقتصاد على نطاق الأسرة والمجتمع ككل ولم يقتصر دور المرأة فقط في الجانب الاجتماعي والاقتصادي بل إنها تتعلم من أجل الحرص على طلب العلم والاهتمام به وأيضاً بجانب مشاركتها في الأمور السياسية فقد أصبحت عضوة في البرلمان وأيضاً في الوزارات.
- يساعد تعليم المرأة على رفع مستوى الوعي الصحي وبالتالي توفير الرعاية الصحية للأسرة مما يؤدي للحد من انتشار الأمراض ونسب الوفيات .
- يتيح التعلم للمرأة الحرية في اتخاذ قرارات حياتها فيمنحها القوة على أخذ حقوقها وتحسين نمط حياتها وهو ما يؤدي الى الحد من الزواج المبكر .
- رفع مستوى المعيشة للأسرة والمجتمع ثقافياً و اخلاقياً ومادياً.



- انعدام التعليم يخلق سلوكًا انجابيًا يتسم بالجهل.
- التعليم يرفع درجة الثقة بالنفس والقدرة على تحديد الخيارات.
- الأمية تساهم في تقليل فرصها في العمل.
- الخروج من شرنقة “الأب” و”الزوج” والتفاعل مع المجتمع.
- الاستقلال المادي.
- المشاركة السياسية.
- تقدم البلدان النامية.

٢. الحرمان من الميراث:

العادات في الصعيد جامدة راکدة يتسم تطورها بالضعف والبطء اذ مازالت بعض العائلات تصر على حرمان المرأة من الميراث بعد وفاة الأب من قبل الأشقاء الرجال أو منحها مبلغا يجري تقسيمه بينهم بالتساوي فيما يُسمى بالترضية ولا يجري الحصول على هذا المبلغ إلا بعد جلسات عرفية للتوسط عند الأشقاء من أجل منحة لها ومؤخراً كشفت دراسة بحثية بجامعة قنا عن الظروف التي تعانيها معظم النساء في محافظات الصعيد خاصة في محافظتي سوهاج وقنا إذ أكدت الدراسة التي أعدها الدكتورة سلوى محمد المهدي مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب أن نسبة تقرب من ٩٥.٥% من النساء في كلتا المحافظتين محرومات من الميراث بسبب الثقافة السائدة بأن الميراث سينتقل إلى أشخاص أغراب عن العائلة في حالة منح النساء حقوقهن في الميراث . كما كشفت الدراسة أن ٤.٥ % فقط من النساء يأخذن ميراثهن دون مطالبة بعد حدوث مشكلة من الأهل وهن نسبة ضعيفة جدا من النساء اللاتي مثلتهن

عينة البحث و ٥٩.٥ ٪ محرومات من المطالبة بميراثهن لكن هل طالبن بميراثهن أم ظلن مكتوفات الأيدي إذ أثبتت الدراسة أن ٥٧٪ من هذه النسبة طالبن بميراثهن في مقابل ٤٣ ٪ لم يطالبن قومي.

وهو ما يوضح ان الأمر لم يختلف كثيراً مع تعديل مادة المواريث رقم ٧٧ من القانون ١٩٤٣، التي تُجرم حرمان المرأة من الميراث وتعاقب المخالف بالحبس والغرامة فحصول المرأة على ميراثها في صعيد مصر لا تزال حتى اللحظة فريضة غائبة وأحكام قضائية غير منفذة إذ ان هناك العديد من النساء المحرومات من الميراث قد حصلن علي أحكام قضائية بالتمكين من ميراثهن ومع ذلك لم يحصلن عليه وهو الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل القانون وتطبيقه على أرض الواقع من أجل تمكين المرأة من حقوقها.

٣. زواج القاصرات أو الزواج المبكر:

ظاهرة زواج القاصرات هي خطر يهدد المجتمع وتعدى على براءة الطفولة حيث يبيع الأب والأم ابنتهما القاصر التي لا تعرف معنى للزواج أو تستطيع تحمل مسئولية منزل وينتشر زواج القاصرات بشكل كبير في معظم محافظات مصر خاصة في القرى والأقاليم في السنوات الأخيرة رغم خطورة الظاهرة علي الفتيات الصغيرات صحياً ونفسياً واجتماعياً.

ورغم محاولات تنبيه المجتمع المصري من خطورة تلك الظاهرة وأثارها السلبية على المرأة والأسرة والمجتمع والمشكلات التي تتعرض لها الفتيات الصغيرات من جراء هذه الكارثة وبالرغم الجهود التي تبذلها الدولة وذوى الاختصاص والمشرع من تعديلات وتشريعات قانونية لحل هذه المشكلات والحد منها إلا أن البعض مازال يتفنن ليطغى هذه الحلول والقوانين بطرق عرفية وغيرها ويستخدمون محامين لإيجاد ثغرات لتيسير زواج القاصرات.

فلا يزال زواج القاصرات يملأ أروقة المحاكم المصرية على مستوى المحافظات وطبقاً للبيانات الصادرة عن قطاع الأحوال المدنية يتم ضبط قضية زواج قاصرات بعقود وهمية كل يومين وربع أي بمعدل ١٢ قضية في الشهر لتصل



النسبة السنوية ما بين "١٤٤-٢٠٠" قضية سنوية بخلاف ما يتم في الخفاء ولا يكشف إلا بعد وقوع كارثة وأكدت المراكز المهمة بقضايا المرأة أن نسبة ٩٠٪ من زواج الحدث الذي يتم بعقود مزورة يسفر عن جريمة وأن نسبة إقدام الفتيات القُصّر على محاولة الانتحار خلال عام ٢٠١٥ كانت ١٠٪ من إجمالي الزيجات ونسبة ٢٪ من محاولة الانتحار كانت من الذكور الذي تزوجن في سن صغير نقيب المأذونين الشيخ إسلام عامر، أكد أن "نسبة الزواج العرفي والمتمثل في زواج القاصرات، منتشر بصورة مفرجة وتعدى ٦٠٪ بسبب أئمة المساجد المتورطين في قرابة ٩٠٪ من الحالات، ومن أشهر القرى التي يتم فيها عمل ذلك قرية طوخ، وقرية العمار وقرية صمط الجزيرة، و٢٪ من الفتيات التي تتراوح أعمارهن من ١٢ : ١٦ عامًا، يتزوجن زواج قاصرات، و ٩٨٪ الباقية تحدث بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٦ : ١٨ عاما وحسب التعداد السكاني على مستوى الجمهورية لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ فإن عدد المواطنين المتزوجين أقل من ١٨ عامًا في مصر بلغ ١٨.٣ مليون نسمة، وتمثل حالات زواج القاصرات ١٤٪ من إجمالي حالات الزواج في مصر سنويًا، وتصدرت المحافظات الحدودية القائمة بنسبة ٢٣٪ وبعدها الصعيد، والنسبة الأكبر من زواج الحدث يصل من ٣٠ إلى ٤٠٪ بالصعيد والقرى والأرياف.

فيما أوضح الدكتور خالد مجاهد، المتحدث باسم وزارة الصحة، أن أعلى نسبة للمتزوجات أقل من ٢٠ سنة بمحافظة القاهرة ٩.١٪، وفي الجيزة ٨.١٪، وفي الشرقية ٧.٧٪ في حين كانت أقل المحافظات الحضرية هي محافظات السويس، وبورسعيد بنسبة ٠.٧٪، ويرتفع متوسط عدد الأطفال في حالة الزواج قبل ١٨ سنة إلى حوالي ٣.٧ طفل، بينما يكون المتوسط ٢.٧٩ في حالة الزواج بعد عمر ٢٢ سنة، ومعدل وفيات الأطفال بالنسبة لفتيات القاصرات ٢٩ لكل ألف مولود.



ووصلت نسب دعاوى إثبات الزواج في المحاكم لأمهات قاصرات في عام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ إلى نحو ١٦ ألف دعوى، و ١٤ ألف دعوى إثبات نسب أطفال لا يعرفون مصيرهم. وتتعدد الحكايات لأباء وأمهات في المحافظات المصرية حول زواج القاصرات

٤. ختان الإناث:

وهو من العادات المتوارثة التي تنطوي على عنف صارخ ضد المرأة وعلى الرغم من اعتباره جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات وأنه يهدد حياة الفتيات ويتسبب في أضرار بالغة على الفتاة سواء الصحية والنفسية، إلا أنه ما زالت هناك العديد من عمليات الختان التي تجري في الأرياف والقرى، بسبب قلة التوعية الصحية الكافية حول أضرار هذه العادة على الفتيات.

فالختان سبب رئيسي في العديد من المشاكل الصحية وهو ما أكده الأطباء والتي في مقدمتها حدوث خلل بأحد أهم وظائف العضو التناسلي للفتاة بعدم قدرته على الحماية من الميكروبات والجراثيم نتيجة إزالة تلك الطبقة التي يتم بترها في عملية الختان، وحدث نزيف عند كثير من الفتيات بعد عملية الختان قد يؤدي إلى وفاتها إن لم يستطع أحد إيقافه مباشرة، إضافة إلى غيرها من حدوث التهابات حادة وعدوى نتيجة استخدام آلات غير معقمة، خاصة حالات الختان التي لا تتم عند الأطباء.

ولا تتوقف مشاكل الختان على الأضرار الصحية فحسب لما له من العديد من الأضرار النفسية على المدى القريب والبعيد أولها الشعور بالخوف والرعب الشديد والصدمة التي تؤدي إلى التبول اللا إرادي للفتاة مع وجود اضطرابات في النوم قد تصل في كثير من الأحيان إلى حد الكوابيس نتيجة الألم الذي عانته الفتاة نتيجة عملية الختان والتي تختلف من فتاة إلى أخرى



وهذا الضرر النفسي الذي يخلق حالة من الرهبة في نفس الفتاة من الإقبال على الزواج ويصبح الجواز مصدر رعب للفتاة وهناك الكثير من الحالات التي تعرضت لهذا الضرر النفسي والخوف من العملية الجنسية بسبب ما تعرضت له في صغرها.

وقد ادعى الكثيرون أن ختان الإناث مقتبس من الشريعة الإسلامية مما دفع دار الإفتاء للرد من جهتها على هذه المغالطات وحسم الجدل الشرعي حول هذا الموضوع والذي اعتبرته انتهاكا صارخا لجسد المرأة وفقا لما أكده الدكتور خالد عمران أمين عام الفتوى بدار الإفتاء. أن عملية ختان الإناث حرام شرعا ولا تمس للشريعة الإسلامية من قريب أو بعيد ولا تعتبر عفة وطهارة للمرأة لأن العفة بالأخلاق والتعاملات إنما الختان هو اعتداء على جسد المرأة ولا يوجد أي حديث يبرر هذا الاعتداء وما ورد عن وجود أحاديث غير صحيح حيث إنه تم فهم بعض الأحاديث بطرق غير صحيحة.

وبالرغم من كل ذلك ومن تصدى المجتمع المدني و الدولة لهذه الجريمة بشتى الأساليب والطرق ومنها صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦، بتعليق عقوبة ختان الإناث في مصر لترتفع إلى الحبس مدة لا تقل عن ٥ سنوات ولا تتجاوز ٧ سنوات، ويقصد ب ختان الإناث إزالة لجزء أو كل لعضو تناسلي للأنثى دون مبرر طبي، وتكون العقوبة السجن المشدد إذا نشأ عن هذا الفعل عاهة مستديمة أو إذا أفضى ذلك الفعل إلى الموت، بالإضافة إلى أن ذات القانون ينص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات كل من قدم أنثى وتم ختانها.

إلا انه مازال البعض يصر على ارتكاب تلك الجريمة في الخفاء وتطالعنا الصحف من حين لآخر بجوادم موت لفتيات صغيرات اثناء ختانهن .

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" قد أعلنت في تقرير لها العام الماضي، أن مصر تحتل المركز الرابع عالميا والثالث على مستوى الدول العربية بنسبة ٩١٪، حيث تحتل الصومال صدارة العالم والدول العربية في



نسب انتشار ختان الإناث ، بنسبة ٩٨٪، ويليها في القائمة غينيا ثم جيبوتي، ثم تأتي مصر وبعدها السودان في المرتبة الثامنة عالميا والرابعة عربيا بنسبة ٨٨٪.

كما أرجعت "اليونسيف" ختان الإناث إلى الموروثات الاجتماعية التي تربط بين الختان والطهارة والاستعداد للزواج، حيث تعد نسبة انتشار ختان الإناث في مصر عام ٢٠٠٠ الـ ٩٧٪، وسجلت انخفاضه عام ٢٠١٥ إلى ٩٢٪، ثم إلى ٨٧٪ عام ٢٠١٦، إلا أن انتشار تلك الممارسة عاد في الصعود إلى ٩١٪ عام ٢٠١٧، رغم تبني الحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٨ تشريعات عقابية لمن يقوم بالختان للإناث. الأمر الذي يستدعى مزيدا من الجهد والمحاولات للحد والقضاء على هذه الظاهرة.

٥. التحرش الجنسي:

بات التحرش الجنسي للنساء من جميع الفئات والأعمار داخل المجتمع المصري فالقضية لا تتمثل في الملابس أو السلوك لدى النساء فوفقاً لدراسة أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٢٠١٣ فإن نحو ٩٩٪ من النساء في مصر قد تعرضن لصورة من صور التحرش وطبقاً لدراسة المركز المصري لحقوق المرأة عام ٢٠٠٨، كانت ٧٢٪ من النساء اللاتي تعرضن للتحرش يرتدين الحجاب أو النقاب، وقد كانت هذه النسبة في ذلك العام ٢٠٠٨ تساوي تقريباً نفس النسبة المئوية لمجموع النساء اللاتي يرتدين الحجاب والنقاب في المجتمع، وهو ما يشير إلى أن النساء المصريات يتعرضن للتحرش بغض النظر عن الملابس أو المظهر مما أصبحت معه هذه الظاهرة عقبة أساسية أمام سلامة النساء ومشاركتهم في الحياة العامة.

وقد يرجع زيادة معدل التحرش في مصر وفي المجتمعات العربية بصفة عامة لعدة أسباب:

• ضعف الوازع الديني والدافع الأخلاقي.

• الإهمال الأسري للأبناء في التربية السليمة.



- مشاهدة المثيرات الجنسية على شاشات التلفاز والإنترنت.
 - غيابُ العقوبات الرادعة.
 - سلبية المجتمع في كثيرٍ من المواقف.
 - انتشار البطالة وقلة فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان إقبال الشباب على الزواج مما أدى لارتفاع نسبة العنوسة بين الجنسين.
- وقد حرص المشرع المصري في قانون العقوبات على الحفاظ على الآداب العامة، ومواجهة كل الأعمال التي تنتافي مع العادات والتقاليد، وحماية حرية الأشخاص دون المساس بحقوق الآخرين، لذلك أغلق الباب في وجهة كل من يحاول التعدي على حقوق غيره، وسعى لإزاء من حوله سواء بالقول أو الإشارة أو حتى بالفعل، بعقوبات رادعة وهو ما ظهر في عقوبة المتحرش في القانون.
- حيث سعى إلى اضافة بعض التعديلات على قانون العقوبات وذلك لمواجهة ضعاف النفوس ممن يرتكبون جرائم التحرش بعدد من العقوبات الواضحة حيث نصت المادة ٣٠٦ مكرر (أ) على أن "يعاقب المتهم فيهل بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه، ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إichاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية.
- تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن الحبس سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه. في حالة العودة تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.



تنص المادة ٣٠٦ مكرر (ب): يعد تحرشا جنسيا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكرر (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. إذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) من هذا القانون أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين والغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه. ومع ذلك لا يزال وجود ظاهرة التحرش تمثل نسبة ضمن جرائم العنف التي ترتكب ضد المرأة فهي لا ترجع الى التشريعات فحسب بقدر ما انها ترجع الى قلة الوعي الديني والأخلاقي مما يستوجب معه الاستمرار في بذل الجهد للقضاء عليها كليا في مجتمعنا المصري .

٦. مشكلات اقتصادية:

- فالأرقام تطلعننا بوضع مفرع للمرأة العاملة فبالرغم من أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (قوة العمل) ٢٣.١% ، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فالأرقام تكشف لنا أيضا عن أن معدل بطالة النساء بلغ أكثر من أربعة أضعاف المعدل بين الرجال ونتيجة لعدم إقبال أغلب القطاعات الاقتصادية في القطاع الخاص على تشغيل النساء بحجة ارتفاع نسب الغياب للمرأة العاملة نتيجة لواجباتها الاجتماعية والنتيجة الحتمية لذلك هي أن نسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي ٤٦.٧% أي أن نسبة كبيرة للغاية من النساء يعملن بدون أي حماية قانونية.



- عدم تقبل وجودها في المناصب القيادية بسبب الثقافة الذكورية والعادات الموروثة بأن الرجل هو الأفضل والأهم في العمل.
- وجود بعض الفئات والمهن المهمشة التي ليس لها تأمينات مثل عاملات النظافة.
- عدم وجود حضانات للأطفال في العمل لتسهيل عمل النساء في كل المجالات
- استمرار منع المرأة في بعض جهات العمل من المنح الخارجية والدرجات العليا والمنح المالية الإضافية وغيرها من الحقوق التي لا تحصل عليها.
- عدد ساعات العمل الكبيرة في القطاع الخاص والتي تجعلها لا تستطيع التوفيق بين عملها وبين رعاية أبنائها وأسرتها، كما أن إجازاتها الطبيعية مثل إجازة الوضع قليلة تجعلها لا تستطيع التعافي.
- بالرغم زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع العام لكنه لا يزال ضئيلاً خاصة للمرأة المعيلة عامة والمطلقة خاصة التي يجب النظر لها بعين الرأفة لأن النفقة التي تحصل عليها تكون بسيطة.

الخاتمة والتوصيات

لا شك ان كل ما سبق الإشارة عنه من مشكلات وتحديات لا تزال تعاني منها المرأة المصرية بالرغم من انجاز العديد من النجاحات والتشريعات المنصفة لها بسبب حائط الصد " التمييز والعادات والتقاليد " التي قد تحد من نسبة تحقيق هذه الانجازات على ارض الواقع ما هي إلا صورا من صور استخدام العنف ضد المرأة الأمر الذي يستلزم من اصحاب الاختصاص والخبرة الاستمرار في بذل الجهد من اجل وقف هذا العنف. لذا يعرض ملتقى الحوار بعض التوصيات التي قد تساعد في الحد من هذه التحديات على حقوق المرأة وأمنها.

➤ التوصيات

- ضرورة توعية ارباب الأسر والفتيات عن مخاطر الحرمان من التعليم.
- اجراء متابعات ميدانيه دوريه عن طريق مكاتب ومديريات الشؤون الاجتماعية في القرى والمجتمعات الأكثر فقرا والأقل وعياً ومتابعة الوضع الصحي والتعليمي للفتيات بكل اسره والتعرف على مشكلاتهم والوقوف على اسبابها ومساعدتهم في حلها.
- انشاء المدارس بمرحلتها المختلفة بكل قرية.
- تشريع القوانين لتجريم حرمان الفتيات من التعليم.
- ضرورة تنظيم ندوات دينية للمرأة والرجل على حد سواء لتثقيفهم وتوعيتهم وتعريفهم بشرع الله تعالى خاصةً فيما يتعلق بأحكام توزيع الميراث.
- زيادة الحملات والندوات لتوعية الفتيات من مخاطر الزواج المبكر والزواج السياحي من العرب.
- تشديد العقوبات الجنائية بشأن كل ما يتعلق بزواج القاصرات وتسهيله.
- عمل دراسات دوريه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها لتحديد البؤر والأماكن التي يكثر فيها التعديات على حقوق المرأة وممارسة العنف ضدها يجب نشر التوعية بشكل مكثف من الإعلام ورجال الدين، وإعادة نشر الأخلاق الحميدة، والفضائل بين الشباب والفتيات، وتنمية الاحترام والتعاليم الدينية التي تحث على البعد عن هذه الظاهرة السلبية بأي صورة من الصور والوقوف على اسباب تلك الانتهاكات في هذه الأماكن ومساعدة المواطنين في ايجاد آليات وحلول لها.
- إطلاق حملات موسعة على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لمواجهة ظواهر العنف في المجتمع وبكافة صورها.



- تكاتف المؤسسات والمصالح والوزارات والمنظمات لأداء دورٍ توعويٍّ متكاملٍ يُحدِّر من أضرار هذه الظواهر وأخطارها ويحدُّ منها ويواجه أسباب وجودها.
- تعاون مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية مع مختلف الوزارات (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) في إلقاء محاضراتٍ وندواتٍ بالمدارس والجامعات ومراكز الشباب، ودورٍ وقصور الثقافة؛ لتوعية الشباب بمضار هذه الظاهرة، وسبل مجابتهها.
- تشريع عقوباتٍ مشددةٍ لردع المتحرِّشين لتصل إلى حد الإيذاء البدني لهم.
- مراقبة ما تُعرضه الشاشات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية من محتوىٍ قيميٍّ وأخلاقيٍّ.